الدلال: استخدام التعامل الإلكتروني في الدعاوى المدنية والتجارية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه والنواب عبدالله فهاد ويوسف الفضالة وأسامة الشاهين وعمر الطبطبائي اقتراحا بقانون بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وقال الدلال في تصريح صحافي إن الكويت من الدول العربية السباقة في تعزيز سلطة القضاء وآلياته وإجراءاته من أجل تحقيق العدالة الناجزة. وأكد أن استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الإلكترونية في القضاء من أهم صور التطور والإصلاح المطلوب في مرفق القضاء والأجهزة المعاونة له.

وأوضح أنه على الرغم من الجهود الإيجابية المبذولة في القضاء حاليا لإدخال تقنيات الاتصال الإلكتروني بالأخص في مجال الإعلان إلا أنها إجراءات غير كافية. وبين الدلال أن الكويت سبقت عددا كبيرا من الدول العربية والأجنبية في مضمار إدخال التكنولوجيا والتواصل الإلكتروني في كل أعمال القضاء. ولفت إلى أن ذلك يتطلب أن تأخذ الكويت زمام المبادرة في هذا المجال خاصة بعد إقرار عدد من التشريعات الخاصة بالتعاملات الإلكترونية ومن أبرزها القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية. ولفت إلى أن من شأن إدخال التقنيات الإلكترونية والتكنولوجية في المحاكم والأجهزة المعاونة المساهمة في علاج تأخر الإجراءات في النظر والحكم في الدعاوى القضائية.

وأضاف أن من شأن ذلك تعزيز جوانب التوثيق والاعتماد لكافة الوثائق والملفات والأوراق المتبادلة في الدعاوى القضائية حفظا لها من الضياع، والمساهمة في تعزيز الشفافية والتواصل بصورة أكبر وأفضل بين الأطراف المتعاملة مع القضاء. وأكد الدلال أن هذا القانون سيكون له دوره في تعزيز مكانة الكويت عالميا في إطار تطوير وإصلاح القضاء.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

المادة الأولى: «للمحاكم ان تستخدم تقنية الاتصال والتعامل الإلكتروني عن بعد في الاجراءات والدعاوى المدنية والتجارية عبر استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع الالكتروني بين أطراف الإجراءات والدعاوى القضائية ولتحقيق أرشفة وتبادل المستندات والحضور عن بعد ويشمل ذلك قيد الدعوى وإجراءات الاعلان وسداد الرسوم القضائية والمحاكمة والتنفيذ التي تتم عبر استخدام تلك التقنية».

المادة الثانية: «يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال تسعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

المادة الثالثة: «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون». ووفقا للمذكرة الإيضاحية جاءت المادة الأولى لتقرر إدخال التعاملات الإلكترونية بكافة الإجراءات المتعلقة بالمحاكم في كل ما يرتبط بالإجراءات والدعاوى القضائية.

الغانم يهنئ نظيريه في اليابان بذكرى ميلاد الإمبراطور

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب الياباني تادامورى أوشيما وإلى رئيس مجلس المستشارين الياباني تشويتشي دات عبر فيهما عن خالص التهنئة بمناسبة ذكرى ميلاد الإمبراطور أكيهيتو إمبراطور اليابان الصديقة.

للحصول على معاش تقاعدي كامل

عسكر يقترح خفض مدة خدمة الموظفة التي ترعى معاقاً إلى 10 سنوات

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بتعديل المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو التالي:

المادة الأولى: يستبدل بنص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي:«استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد ـ المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة ـ معاشا تقاعديا يعادل 100٪ من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للذكور و 10 سنوات للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة، وذلك وفقا للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية».

المادة الثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ أحكام هذا القانون.

العدساني لإعادة النظر في معاشات المتقاعدين في ظل ارتفاع الأسعار

أكد النائب رياض العدساني أنه يجب إعادة النظر في معاش المتقاعدين وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار والتضخم والذي يشكل أعباء مالية وتكاليف إضافية موضحا أن منهم معتمدا كليا على المعاش التقاعدي خاصة من تقاعد منذ فترة طويلة فهذه المجموعة الأكثر تأثرا من قضية غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار. وأضاف العدساني أنه حتى لو تطلبت الأمور تقديم تشريعات سواء إضافة أو تعديل مواد في قانون التأمينات وذلك لتحقيق العدل والمساواة، وهذا ما نص عليه الدستور موضحا أن هناك تفاوتا كبيرا بين معاشات المتقاعدين الحاليين والسابقين، وبالأخص الذين تقاعدوا منذ فترة طويلة فهم الأكثر تأثرا بسبب غلاء المعيشة وقضية ارتفاع الأسعار.

رياض العدساني

وأفاد العدساني بأن الزيادة السنوية للمتقاعدين بسيطة جدا ولا تواكب تكاليف المعيشة والتضخم السنوي في السلع والمنتجات والخدمات بصفة عامة مؤكدا أن زيادة معاشاتهم مستحقة موضحا أن هذه الزيادات مستحقة ومدروسة بشكل جيد وفقا للتقارير والبيانات المالية والمركز المالي المؤسسة التأمينات وقد تم الأخذ بالحسبان الجانب المالي والإكتواري والاقتصادي وأهمها العمل على اعادة التوازن إلى التدفقات الخارجة والداخلة لصندوق التأمينات الاجتماعية.

الفضالة لنقل جميع السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية

يوسف الفضالة

قدم النائب يوسف الفضالة اقتراحا برغبة قال في مقدمته: تعاني المناطق السكنية من تواجد مباني السفارات والقنصليات خلال ساعات العمل خصوصا تلك السفارات أو القنصليات التي لها عدد جاليات كبير داخل الكويت، مما يسبب إزعاجا لقاطني المناطق السكنية.

وطالب في اقتراحه بنقل جميع السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية مع توفير مكان آخر لهم يتناسب مع طبيعتهم الديبلوماسية.

جمعية الزهراء التعاونية
ZAHRA
الزهراء عالم النمو

إعلان

تعلن جمعية الزهراء التعاونية عن رغبتها في التعاقد مع إحدى الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال:

توريد وتركيب وتشغيل وصيانة كاميرات المراقبة وأجهزتها الخاصة بها وملحقاتها

لمبنى الجمعية الرئيسية والأفرع التابعة لها وذلك طبقا لمواصفات واشتراطات وزارة الداخلية المقرة بموجب القرار الوزاري رقم 5003 لسنة 2015

فعلى الشركات والمؤسسات أصحاب الاختصاص الراغبة في التعاقد مراجعة إدارة الجمعية قسم السكرتارية خلال مواعيد الدوام الرسمية للإدارة من الأحد إلى الأربعاء من الساعة 8:00 حتى الساعة 1:00 (فترة صباحية) ومن الساعة 5:00 حتى الساعة 8:00 (فترة مسائية) ويوم الخميس فترة صباحية فقط حتى الساعة الرابعة عصراً لاستلام كراسة الشروط مقابل مبلغ 50 دينار غير قابل للرد ، وذلك اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2018/12/23 ولمدة عشرة أيام عمل وآخر موعد لتقديم العروض نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2019/1/7 وتقدم العروض في ظرف مغلق ولن يعتد بأي عرض يقدم بعد هذا التاريخ .

وذلك وفقاً للشروط التالية :-

- يطبق القرار الوزاري رقم (16/ت) لسنة 2016 وتعديلاته بشأن تنظيم العمل التعاوني .
1- أن تكون الشركة أو المؤسسة من ذوي الاختصاص ومرخص لها في ذلك والترخيص ساري المفعول.
2- أن تكون الشركة أو المؤسسة لها سابقة أعمال في المجال المطلوب .
3- تلتزم الشركة أو المؤسسة المتقدمة بجميع المواصفات الواردة بكراسة الشروط المعدة من قبل الجمعية .
4- أن يكون السعر معياراً للاختيار عند توفر الشروط الواردة بالإعلان .
5- للجمعية الحق في رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب .

للاستفسار / تليفون : 25249020 - داخلي : 175 - 117 - 120

مجلس الإدارة

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

إعلان

لأصحاب الأعمال بالقطاعين الأهلي والنفطي

تود المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تلفت انتباه كافة أصحاب الأعمال بالقطاعين الأهلي والنفطي المسجلين لديها تطبيقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية إلى الآتي:

❖ ضرورة تقديم بيان مرتبات المؤمن عليهم لديهم عن شهر يناير 2019 أعمالاً لأحكام المادة (88) من القانون.

ويقدم البيان على النموذج (55- تأمينات) أو على (CD) في موعد أقصاه نهاية شهر يناير 2019، وضرورة مراعاة تحديث بيانات العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد والمكافأة المالية (المؤهل الدراسي) التي تصرف من برنامج هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

ويترتب على التأخير في تقديم البيان المذكور تطبيق الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية بشأن أداء مبالغ إضافية عن أيام التأخير.

❖ الخدمة الإلكترونية التي تقدمها المؤسسة من خلال موقعها الإلكتروني توفر لأصحاب الأعمال بيانات المؤمن عليهم المسجلين، والمبالغ المستحقة على صاحب العمل، وكذلك سداد الاشتراكات والأقساط الخاصة وغيرها من الخدمات.

❖ يتوفر النموذج وارشادات (CD) على موقع المؤسسة.

للاستفسار: 22994000

داخلي: 2049 – 2054 – 2052 – 2005 – 2064 - 2047

Taminatkw 114 www.pifss.gov.kw

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي

الخالد والجلال الكرام

لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى

دلال عبدالعزيز محمد الجلال

زوجة/ أحمد العلي الخالد

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون